PROVISIONAL
S/PV.2454
16 June 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين
بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاربعاء ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس :	السيد ماشينغادزى	(زمبابوى)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد اوليندروف
	الاردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد أميغا
	زائير	السيد نغوايلا مبلا كالندا
	الصين	السيد ليانغ يوفان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

غيانا	السيد كران
فرنسا	السيد لوبيه
مالطة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غور ـ بوث
نيكاراغوا	السيد شامورو مورا
هولندا	السيد شلتيما
الولايات المتحدة الامريكية	السيد ليخنستاين

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عمليات الامم المتحدة في قبرص (S/15812 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لمقررات اتخذت في الجلسة ٢٤٥٣ أدعو ممثلي تركيا وقبرص واليونان ليشغلوا اماكن على طاولة المجلس . وأدعو كذلك ممثل كندا ليشغل المكان المخصص له على جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد كيرجا (تركيا) والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد دونتاسي (اليونان) بشغل مقاعد على طاولة المجلس ، وقام السيد بيليتير (كندا) بشغل المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

المتكلم الأول هو ممثل تركيا ، الذى اعطيه الكلمة .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية ان اهنئكم ، سيادة الرئيس ، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه ، وان أحييكم أيضا للطريقة النزيهة التي ادرتم بها المشاورات مع الاطراف المعنية قبل انعقاد جلستي اليوم . وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأذكر مدى ما يشعر به شعب وحكومة تركيا — اللذان ساعدا زمبابوى بأفضل ما في استطاعتهما أثناء كفاحها من أجل الاستقلال — يتابعان بكل اهتمام وتعاطف نمو وتطور ذلك البلد .

ان مجلس الامن مجتمع اليوم في وقت دخلت فيه المسألة القبرصية مرحلة حساسة في أعقاب المناقشة التي جرت مؤخرا في الجمعية العامة واعتمادها للقرار الذى رفضته برمته حكومة الطائفة القبرصية التركية وتركيا . وهو وقت ينبغي علينا ان نفكر فيه مليا في الأثر الضار الذى كان لهذه الممارسة غير الواقعية والظالمة والتي لا جدوى منها ، بالنسبة لتقدم المفاوضات بين الطائفتين .

ان الطائفة القبرصية التركية وتركيا ليستا مسؤولتين بأية حال عن هذا الموقف المؤسف . لقد اوضحا منذ البداية انه حتى لو فرض ان هذه الممارسة قد تمت في أفضل ظروف يمكن تصورها فانها لم تؤد الا الى زيادة حدة الخلاف الكبير ، القائم بالفعل ، بين الطائفتين ، واحداث تأخير مؤسف في المفاوضات بين الطائفتين . ولكن المناقشة جرت في جو لم يسبق له مثيل من حيث عدم الواقعية ، ومن حيث الانحياز والاكاذيب والظلم ، الأمر الذى اثبت تماما صحة مخاوفنا .

أولا — لقد جرت المناقشة في ظروف غير متكافئة للطائفتين . ان الجمعية العامة — متناسية أن المفاوضات بين الطائفتين تجرى على اساس المساواة طبقا لقرارات مجلس الامن ، ومستندة مرة أخرى الى افتراض زائف ولا أساس له وسخيف يدعي وجود حكومة لجمهورية قبرص — استمرت في خطئها عندما رفضت ان تضع النهج الذى اعطى للطائفة القبرصية التركية الفرصة ، على قدم المساواة ، كي تشرح وتناقش ما يدعم وجهة نظرها .

ثانيا — ان القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة بعد تلك المناقشة التي شابها قصور في الاجراءات ، لم يكن أكثر من انكار صارخ للتاريخ الحديث لقبرص ، ووسيلة — لا تقل خطورة — للصفح عن انتهاك المبادئ المقدسة التي يفترض ان تحكم المجتمعات المتحضرة ، مثل مبدأ عدم خرق المعاهدات الدولية ، ومبدأ سيادة حكم القانون ومبدأ الدفاع الشرعي عن النفس ، فرديا وجماعيا . وبالاضافة الى ذلك ، فان النص يتعارض مع احكام الاتفاقات عالية المستوى المبرمة بين الطائفتين . ويمكن ان يستخدم في محاولة لتدمير الاساس السياسي والقانوني لمهمة الامين العام للمساعي الحميدة التي عهد اليه بها مجلس الأمن بناء على السلطة المخوّلة له ، كما ان النص يستبعد الاطار والاسس اللذين قبلهما الطرفان لتلك المفاوضات التي تجرى تحت اشراف الامين العام .

ولكننا وصلنا الى ذروة الظلم وعدم الواقعية عندما دعا النص جميع الدول الى مساعدة الحكومة القبرصية اليونانية ، التي اغتصبت اسم حكومة قبرص ، على ان تسترجع ما يسمى سيادتها على الاراضي التي تسكنها الطائفة القبرصية التركية فقط . وذلك يعني مساعدة جيش عميل انشئ عن طريق وطء أحكام الدستور القبرصي بالأقدام وخرق معاهدات التحالف وضمان عام ١٩٦٠ ، وهو جيش يقوده ضباط عينتهم الحكومة اليونانية من اليونان . واذا حدث مثل هذا المشروع السخيف فلا مجال للشك في أن المغامرين الحالمين سوف يتلقون درسا مؤلما كما حدث لهم في الماضي .

ولكن الحقيقة هي ان ظهور هذا النداء غير الملائم في نص قرار الجمعية العامة لا يمكن الا أن يزيد من يقظة الطائفة القبرصية التركية وتركيا . ولذلك ، فاني اعلن بصفة رسمية ان تركيا سوف تستمر في حماية الطائفة القبرصية التركية في تلك الجزيرة التي عاش فيها أعضاؤها لأكثر من اربعة قرون ، وان القوات المسلحة التركية سوف تبقى صامدة هناك ، بناء على طلب حكومة الطائفة القبرصية التركية حتى يتم التوصل الى حل نهائي يتفق عليه جميع الاطراف المعنية ، ويتضمن التدابير الأمنية اللازمة لتلك الطائفة .

ولا شك ان ذلك الحل النهائي ينبغي أن يمنع اتحاد جمهورية قبرص مع أية دولة أو تقسيمهـــا الى دولتين .

ان الجانب اليوناني — وبصفة خاصة عقب النشر الرسمي لوثيقة " التقييم " الصادرة عن الامـــم المتحدة والمؤرخة ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ — دأب على محاولة تحاشي اجراء مناقشة تفصيليـة لتلك الوثيقة . وكما أكدت توا ، فان قرار الجمعية العامة ، لسوء الحظ ، يحتوى على احكام تميل الـى تشجيع الجانب اليوناني في هذا الاتجاه .

وفي هذا الصدد ، يجب أن اذكّر مرة أخرى بأن الطائفة القبرصية التركية وتركيا قد رفضا هذا القرار . ان الجانب اليوناني لايزال يحاول ، بطريقة يائسة ، التظاهر بأن هذا النص الظالم وغير المنطقي هو " حكم المجتمع الدولي " . وهذا شعار طنان ولكن لا معنى له ، يضاف الى ما نشر بلا معنى بشـأن هذا الموضوع .

لا يوجد أى " حكم للمجتمع الدولي " . وليس هناك أكثر من توصية قام بصياغتها جهاز اختصاصاته محددة للغاية وينبغي ألا يتجاوز الحقوق السيادية للدول . وأن توصيات هذا الجهاز في حد ذاتها يمكن أن تقبلها أو ترفضها الدول . ولا يمكن لهذه التوصيات أن تساهم في الحفاظ على السلم أو في تسوية المنازعات الدولية الا اذا ظلت على اخلاصها للحقيقة ولجميع المبادئ العامة - بلا استثناء - للاخلاقيات والقانون ، التي تشكل أساس ميثاق الأمم المتحدة ، لكن هذا النص بعيد عن تلبية هذه المعايير . وباعتبار هذه مجرد توصية رفضت تماما من جانب الطائفة القبرصية التركية وتركيا ، فانها ليست لها أية قيمة ، ولا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار بأى شكل اثناء المحادثات بين الطائفتين .

ولا ينبغي للجانب اليوناني أن تراوده أية آمال في هذا الصدد . واذا ما قام الجانب اليوناني - منتهكا الاطار المقبول في المفاوضات فيما بين الطائفتين - بالاستمرار في محاولة تدمير هذا الاطار ، واحلال هذا النص المتحيز محله ، فانه لن ينجح الا في تعطيل المفاوضات والجهود الموصلة الى حل نهائي . ويمكن للجانب اليوناني أن يوجد المبررات الكاذبة لالقاء المسؤولية عن أى تعطيل على الجانب التركي ، الا أن جميع التأخيرات أثناء المفاوضات تعود الى الموقف الذى يتخذه الجانب القبرصي اليوناني ، وهذا هو الحال هذه المرة . وعلى أية حال ، لا يمكن أن يخدع الجانب اليوناني نفسه بالاعتقاد بأن هذه المناورات يمكن أن تؤثر في الجانب التركي بأى قدر .

كيف نأمل في ظل هذه الظروف في نجاح المحادثات فيما بين الطائفتين ؟ وكيف يمكن أن نعتقد ان هذه المفاوضات هي في الواقع أفضل طريق ممكن لايجاد حل نهائي لمشكلة مؤلمة طال مداها ؟

رغم ذلك ، فان ممثل الطائفة القبرصية التركية اعلن أمام مجلسكم الموقر أن حكومته تستمر في وضع آمالها في هذه المفاوضات ، وأنها ليس في نيتها أن تخرج عن مائدة المفاوضات . والحكومة التركية من جانبها تؤيده وتشجعه في هذا الاتجاه .

لماذا هذه المثابرة من جانب الطائفة القبرصية التركية ، وهذا التشجيع من جانب حكومتي ، وذلك بالرغم من نفاذ صبر الطائفة التركية في الجزيرة في وجه مناورات الجانب اليوناني وفي وجه المظالم التي تعرضت لها ؟

ينبغي ان نعترف بأن هذا الموقف الايجابي من الجانب التركي فيما يتعلق بالمفاوضات بين الطائفتين ، ليس فقط نتيجة الحكمة التقليدية والخبرة التاريخية للأسس الدبلوماسية التي هي من الخصائص المميزة للشعب التركي ، وانما يرجع ايضا للحكمة والمثابرة والأمانة والشعور بالحقيقة التي يتمتع بها أميننا العام السيد خافيير بيريز دى كوييار .

والواقع انه بفضل جهود الأمين العام ، استطاع الجانب التركي أن ينعش ارادته في الاستمرار في المفاوضات بين الطائفتين . لقد تلقت حكومتي بكل امتنان بيانات الأمين العام وخاصة في الفقرات ٤٨ و ٤٩ و ٥١ ، وكذلك الفقرات من ٦٠ الى ٦٣ من تقريره المعروض علينا الآن . وتعتقد الحكومة التركية ان هذه البيانات تؤكد الضمانات الكافية ، بحيث يمكن للطائفة التركية أن تستمر في اعتبار المفاوضات فيما بين الطائفتين أفضل وسيلة ممكنة للتوصل الى حل نهائي للمسألة القبرصية .

وفي هذا الصدد ، أود القول لممثل الطائفة القبرصية اليونانية أنه ليس صحيحا أن الأمين العام أو ممثله الشخصي في قبرص طلب اجتماع المتفاوضين من الطائفتين لمناقشة نوايا الأمين العام بزيادة اشتراكه الشخصي في هذه العملية .

كما أحطت الجمعية العامة علما في ١٢ أيار/مايو ، بناء على طلب محدد من حكومة الطائفة القبرصية التركية ، وكما أحاط ممثل هذه الطائفة المجلس لتوه ، فان الطائفة القبرصية التركية تقوم باعادة تقييم موقفها وذلك في الظروف السائدة نتيجة لاعتماد قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٣ بتاريخ ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ . وعملية اعادة التقييم هذه لم تنته بعد . ورغم ذلك ، فلا استمرار هذه العملية ولا نتائجها سوف يؤثر بأى شكل - كما قال ممثل الطائفة القبرصية التركية - في ارادة هذه الطائفة لمواصلة المفاوضات فيما بين الطائفتين ، بهدف التوصل الى اتفاق شامل تكون مبادئه وأهدافه هي تلك المحددة في الاتفاقات فيما بين الطائفتين التي جرت على مستوى عالي في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ و ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وكذلك الاعلان الافتتاحي للأمين العام في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، اى : جمهورية قبرص المستقلة ذات السيادة المكونة من طائفتين في منطقتين والاتحادية - واذا ما أرادت - غير المنحازة . وسوف تستمر تركيا من جانبها - وقد استمرت على الدوام - في دعم هذه المبادئ والأهداف بكل قوة .

ان اعمال اعادة التقييم التي تمت بواسطة الطائفة التركية لم تنته حتى الآن كما أشرت منذ لحظات . ومهما كانت نتائج اعادة التقييم ، فان تركيا ستحترم القرارات التي تتخذ بطريقة ديمقراطية بواسطة الطائفة التركية القبرصية ، مع تأييدها القاطع لارادة هذه الطائفة على أن تتابع المفاوضات ما بين الطائفتين حيث أن هذه الارادة لن تتأثر على الاطلاق بالقرارات التي يمكن أن تخرج من عملية اعادة التقييم .

لقد قدمت بالفعل جوهر تعليقاتي على تقرير الامين العام . والآن ، أود أن اتقدم اليكم بتعليقاتي على بعض الفقرات الاخرى من التقرير . وتود حكومتي أن تعرب عن تحفظاتها الصريحة بشأن نقاط محددة وردت في هذا التقرير . وحتى لا أضيع وقت المجلس ، أفضل أن اتناولها في فترة لاحقة مع السيد الأمين العام . ورغم ذلك ، لا يمكن أن أقصر هنا عن القول بأنه من المؤسف أن نرى أن مبدأ مساواة الطائفتين ، وهو عنصر أساسي في تكوين جمهورية قبرص لم يحترم في الالقاب المستخدمة للشخصيات الرسمية التي تمثل الطائفتين . ومن ناحية أخرى ، دان ادارة الطائفة القبرصية اليونانية قد أشير اليها على أنها حكومة قبرص ، وهي صفة ليس لهذه الادارة ـ لا من الناحية الشرعية ولا القانونية ـ أى مبرر تدعيه لتحظى بها .

من ثم ، فان ملاحظتي الأولى على نص القرار الذى اتخذه المجلس اليوم تختص بالاشارة الواردة في الفقرة الثالثة من الديباجة الى " حكومة قبرص " ولأسباب لم تتوان حكومتي عن ذكرها وتكرارها ، فان المسؤولين في الطائفة القبرصية اليونانية ليسوا الا مغتصبين لاسم " حكومة قبرص " .

لقد أنشئت جمهورية قبرص وفقا لمعاهدة دولية . واخلاصا من جانب تركيا لالتزاماتها الدولية ، فانها ترفض ان تعترف لهم بهذه التسمية التي لا تتفق اطلاقا مع الموقف الحالي الذى تقوم فيه ادارتان تابعتان لطائفتين متميزتين بالحكم ، كل في منطقتها ، وذلك فيما يختص بشؤون طائفتها ، كما ورد في اعلان جنيف المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ .

وهذا هو السبب في أن الفقرة ٣ من ديباجة هذا القرار تبقى غير مقبولة لتركيا .

أود أيضا أن احيط المجلس علما بحقيقة أن التحفظات المختلفة التي أعربنا عنها ، وكذلك المواقف التي اعتمدتها تركيا بشأن هذه النصوص الواردة في القرار ، وكذلك في تقرير الأمين العام

لم تتغير ، وتبقى على ما هي عليه بالنسبة للقرار المعتمد اليوم ، وبالنسبة لتقرير الأمين العام المعروض علينا الآن .

وتذكرون بلا شك انه اثناء المشاورات التي تفضلتم باجرائها بشأن الموضوع ، أيدت حكومتنا وجهة نظر حكومة الطائفة القبرصية التركية التي بمقتضاها ، فان جميع الاحداث الهامة التي وقعت منذ ابرام الاتفاق ذى المستوى العالي في ١٩٧٩ لا بد وان ترد في نص القرار .

أولا ، ان استئناف المفاوضات بين الطائفتين حصل بفضل اعلان النوايا الحسنة الذى أصدره الأمين العام في ٩ اب/اغسطس ١٩٨٠ . وهذا الاعلان يحتوى على عناصر ذات أهمية كبرى ويمثل في الوقت الحاضر احد اسس هذه المفاوضات . ولا تفهم الحكومة التركية الأسباب التي تتفادى من اجلها الاشارة الى هذا الاعلان . ورغم ذلك تكرر حكومتي وجهة نظرها المبنية على أساس ان هذا الاعلان يمثل أحد الأسس في المفاوضات المجراة .

ومن ناحية اخرى تمثل وثيقة التقييم التي قدمها الامين العام في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بحد ذاتها حدثا ذا اهمية كبرى ، وكان ينبغي أن ناخذها في الاعتبار في قرارنا . ان القرار يمدد فترة مرابطة قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مدة اضافية قدرها ستة أشهر وحيث أن السيد نايل اطلاى ، ممثل حكومة الطائفة التركية القبرصية ، قد أحاط المجلس لتوه علما بان سلطاته قد وافقت على هذا التمديد فان الحكومة التركية توافق من جانبها على هذا التمديد ورغم ذلك اود ان استرعي انتباه المجلس الى المطلب الذى تقدم به ممثل حكومة الطائفة القبرصية التركية ، كما فعل في مناسبات مشابهة أمام المجلس ، والذى يقوم على ان صلاحيات هذه القوة التي حددت في ١٩٦٤ لابد من اعادة النظر فيها ، لتلتزم بالظروف السائدة في قبرص . وان حكومة تركيا تؤيد هذا المطلب بشكل قاطع .

اخيرا أود أن استرعي انتباه المجلس الى تصرف بعض الحكومات التي تشارك في تقديم وحدات الى هذه القوة ،أثناء اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٧/٢٥٣ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ . فقد اتسم تصرفها ، في راى حكومتي بطابع يوحي أنه سيلقي شكوكا خطيرة على قدرة هذه القوات على القيام بواجباتها بطريقة موضوعية وغير متحيزة . واذا لم تقم تلك الحكومات باعادة النظر في موقفها ، واذا لم تدرك أن وجود وحدات تابعة لها في قوة الأمم المتحدة يفرض عليها واجب ان تكون غير متحيزة ازاء الطرفين المعنيين ، وأن تلتزم الحيدة الكاملة ، فانها لابد ان تعرف ان مساهمتها لا يمكن ان تعتبر ذات طابع يخدم قضية السلام والاتفاق في قبرص . ان اللواء قائد قوات الأمم المتحدة في قبرص مازال يحظى بثقة حكومتي . مع ذلك ، تظن حكومتي أن من واجبه وواجب الامين العام أن يوجها التحذيرات اللازمة الى هذه الحكومات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل تركيا على الكلمات اللطيفة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل كندا . ادعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي بكلمته .

السيد بليتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية ان أعرب لكم ، سيدى الرئيس ، عن أطيب تمنيات وفدى لفترة توليكم رئاسة مجلس الامن . ان بلدينا يعملان بصورة وثيقة ، ويشاطران بالفعل الاهتمام المشترك بالتسوية السلمية لمشكلة مستعصية وصعبة ما فتئت تشغل بال المجلس . ويسعدني بصورة خاصة ان انتهز هذه الفرصة لاشيد بكم وبلادكم لشرف ترؤس شؤون هذه الهيئة الهامة ، وهو شرف تستحقونه عن جدارة .

واود ان اشكر عن طريقكم أعضاء مجلس الامن لموافقتهم على طلبنا لمخاطبة مجلس الامن باختصار بعد تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

(تكلم بالفرنسية)

أعلمت حكومتي الأمين العام باستعدادنا لمواصلة التزامنا ازاء قوة الامم المتحدة في قبرص لفترة الولاية التي اعتمدها المجلس اليوم . بيد اننا نود ان ننتهز هذه الفرصة لنعرض على مجلس الامن قلق كندا بشان الحالة غير المرضية السائدة في قبرص . ونعتقد ان سجلنا في هذا المسعى وغيره من مساعي حفظ السلم يوضح تصميمنا المستمر على العمل بصورة مسؤولة خدمة قضية حفظ السلم التي ما فتئت تشكل عنصرا اساسيا في تنفيذ المسؤولية الهامة التي تضطلع بها هذه المنظمة عن صيانة السلم والامن الدوليين . ولا يمكن لاحد ان يجادل في ان وجود قوة الامم المتحدة قد منع تجدد القتال بين الطائفتين وساهم مساهمة قوية في اعادة اقرار القانون والنظام وصيانتهما بيد ان الهدف الأساسي لولاية القوة - وهو تيسير تحقيق تسوية تفاوضية واحلال الاوضاع السلمية - قد استعصى تحقيقه على جهودنا لسوء الحظ لاكثر من ١٩ سنة .

ان تشكيل القوة والابقاء عليها هيأ الظروف المستقرة الضرورية التي كان ينبغي ان تنجح في ظلها عملية ارساء السلم قبل وقت طويل . لقد بذلت الامم المتحدة قصارى جهدها لتهيئة هذه الظروف والمحافظة عليها في قبرص . لهذا ينبغي ان نتساءل عن سبب الفشل .

ان حكومتي تعتقد أن الطائفتين القبرصيتين وغيرهما من الأطراف المعنية في النزاع قد أبدت افتقارا مؤسفا الى الارادة لتقديم التنازلات الضرورية الصعبة اللازمة لتحقيق الحل السياسي الناجح . ولهذا نهيب بهذه الاطراف أن تدخل في مفاوضات مثمرة وجدية بروح التوفيق وحسن النية . ويحدو كندا عميق الأمل في أن تظهر دلائل واضحة على احراز التقدم قبل انتهاء مدة الولاية التي اعتمدت صباح اليوم .

وبوصفنا دولة ساهمة بأفراد في القوة ، اتخذنا موقف التجرد والحياد بشأن جميع نواحي مسألة قبرص داخل الأمم المتحدة ، وفي اطار علاقاتنا الثنائية مع الأطراف المعنية . وما زالت كندا مستعدة للمساعدة في عملية صنع السلم ، ولكنها تتوق الى ضمان توفر أدلة ملموسة على أن عملية صنع السلم التكميلية آخذة في التقدم . ان لصبرنا ولمواردنا حدودا .

اننا لا نرى أن الاختلافات بين الطائفتين يمكن حسمها بمجرد اللجوء التلقائي الى تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة كل ستة أشهر . ان القوة بحد ذاتها لا تستطيع أن تحقق تسوية بين الطائفتين . ولا بد من أن يقابل ذلك قيام الأطراف نفسها بتاكيد التزامها من جديد بالتماس الحل التوفيقي عن طريق مفاوضات جوهرية تستهدف تحقيق حل عادل ودائم . وما لم تتحقق التسوية الدائمة سيظل السلم والاستقرار بعيدين عن منال شعب قبرص .

وازاء هذه الخلفية ، أود أن أؤكد من جديد تأييد كندا القوى للأمين العام ، في جهوده ، بحسب تعبيره الوارد في تقريره الى الجمعية العامة في الشهر الماضي ، "لمد عملية التفاوض بزخم جديد " (A/37/805، الفقرة ٥) ، فيما بين الأطراف المعنية . ونأمل أملا قويا أن تحذو جميع البلدان المعنية هذا الحذو .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

طلب ممثل قبرص أن يتكلم ممارسة لحق الرد ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوستاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : واقع الأمر أنني ترددت في طلب الكلمة بيد أنني اضطررت الى طلب الكلمة بغية تصحيح السجل والدفاع عن حكومتي وشعبي ، كل شعبي ، بغض النظر عن الانتماء العرقي ، ضد التهم التي وجهت اليهما والتي لا أساس لها من الصحة . اقوم بذلك آملا انه اذا وضحت بعض الحقائق بصورة جلية لهذا المجلس وتم النظر الى المشكلة في منظورها الحقيقي فسنسهم بصورة ايجابية في الجهود القائمة من اجل تحقيق حل عادل دائم .

وكما فعلت في الجلسات السابقة لمجلس الامن سأوجه ملاحظاتي الى ممثل تركيا وحده . ولا أود ان اتجاهل ، ولا أعتقد ان أعضاء هذا المجلس الموقر سيتجاهلون ، البيان المطول الذى ادلى به الشخص الذى سمح له أن يتحدث بصفته الشخصية بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ليسيء استخدام هذا الحق ليردد صوت الدولة التي تحتل بلدى .

وبالرغم من هذا البيان ، أجد أن تركيا هي الطرف الرئيسي وهي التي صدر عنها البيان لأن من يقوم بفعل الاشياء عبر الآخرين يكون هو الفاعل نفسه . وسأتجاهل الاشارة الضمنية بشأن شرعية وفدى . وكما قلت المرة تلو المرة ان كوني اخاطب هذه الهيئة الموقرة بصفتي ممثلا لدولة عضو في الامم المتحدة بموجب المادة ٣٧ يحمل الرد الكافي على هذا الزعم التركي المتكرر .

وفيما يتعلق بالزعم التركي بشأن شرعية حكومتي واشارة البيان التركي الى اعلان جنيف أود ان اتلو كامل الصيغة الحرفية للجزء ذى الصلة من اعلان جنيف المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ الذى يعتمد عليه الممثل التركي . واسمحوا لي أن اذكر المجلس بأن هذه الجلسة انعقدت بعد عشرة أيام من الهجوم على شعبنا وحضرتها تركيا والمملكة المتحدة واليونان . وفيما يلي نص الجزء ذى الصلة :

" من بين المسائل الدستورية التي يتعين مناقشتها مسألة العودة الفورية الى الشرعية الدستورية . ان نائب الرئيس الذى يضطلع بالوظائف المنصوص عليها في دستور ١٩٦٠ . ولاحظ الوزراء الوجود العملي في جمهورية قبرص لادارتين منفصلتين أى ادارة الطائفة القبرصية اليونانية وادارة الطائفة القبرصية التركية" .

واسمحوا لي أن اقول ان قبرص لم تمثل في اجتماع جنيف كما لم تجر استشارة الحكومة الشرعية للجمهورية .

وفي أية حال فان الاقتباس الآنف يشير الى " ادارتي الطائفتين " ، وهذه الاشارة لا تلغي وجود الحكومة سواء في ذلك الوقت أو بعده .

ثالثا ، ان الاقتباس السالف كان جزءا من ترتيب لوقف اطلاق النار يشترط الاضطلاع بالتعهد بأن المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة المتناحرة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ينبغي ألا توسع حدودها . واركز على هذا . وقد انتهكت تركيا ذلك الشرط في ١٤ آب/اغسطس ١٩٧٤ ومضت الى احتلال ٤٠ في المائة تقريبا من مساحة الجمهورية . ولا يمكن لتركيا الآن أن تحتج بجزء من ترتيب انتهكته تركيا أولا وتجاهلته .

رابعا ،ان اعلان جنيف ليس له مفعول قانوني على الاطلاق وقد انتهكته تركيا في ١٤ آب/ اغسطس ١٩٧٤ في الجولة الثانية من الغزو وقد تجاوزته الاحداث والاعلانات والقرارات مرارا فيما بعد .

خامسا ، ان جمهورية قبرص وحكومتها تحظيان باستمرار وبصورة حصرية بالاعتراف في الامم المتحدة وفي جميع المنظمات الدولية وفي جميع المحافل الدولية حيث يعترف بحكومة قبرص بصفتها الممثل الوحيد لجمهورية قبرص .

سادسا ،ان الجمعية العامة ومجلس الامن قد اعتمدا مجموعة كبيرة من القرارات اعترفا فيها بحكومة قبرص وآخرها هو قرار مجلس الامن ٣٤/٥٣٢ ٨ الذى اعتمد اليوم وقرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٣ .

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ انه عند ما اعلنت ما تسمى بمسألة دولة قبرص التركية الموحدة في شباط/فبراير ١٩٧٥ ولجأت حكومتي الى مجلس الأمن قال ممثل المملكة المتحدة لدى الامم المتحدة السيد ريتشارد في مجلس الأمن في ٤ من اذار/مارس ١٩٧٥ ان وفد بلاده يود أن يوضح انه فيما يتعلق به فان اعلان دولة قبرص التركية الموحدة

" . . . لا يغيّر ولم يغيّر حتى الآن موقفنا من حكومة قبرص الشرعية ولا يغيّر التزاماتنا بموجب معاهدات ١٩٦٠ " وقال على وجه التحديد " توجد حكومة شرعية واحدة في قبرص وحكومة واحدة فقط " (S/PV.1818 ص ٨) .

ان آراء الحكومة اليونانية معروفة تماما لأعضاء المجلس .

أما الحجة الثانية التي ساقها ممثل تركيا فهي قوله بأن الأعضاء القبارصة الاتراك في الحكومة قد طردوا . ولابد لي أن اذكر ان نائب الرئيس القبرصي التركي والوزراء الثلاثة والقبارصة الاتراك الاعضاء في البرلمان هم الذين ، بناء على تعليمات تركيا ، انسحبوا من الحكومة ولم يطردوا منها . لماذا انسحبوا ؟ ان الرد واضح . لقد انسحبوا بناء على تعليمات من أنقرة بهدف تقويض الدستور وتدعيم أهداف تركيا في التقسيم ،وان نائب رئيس تركيا الدكتور كوتشوك رد على هذا السؤال ببلاغة عند ما قال : " ان دستور قبرص ميت" . (نيويورك تايمز ، ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣) .

وقال أيضا حسب النشرة الاخبارية المؤرخة في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٦٤ : "لم يعد من المعقول التعاون مع الحكومة" . أين هو الطرد ؟ انني اقول انه لن يتم الطرد واليكم الادلة على الغرض من الانسحاب . واقتبس من نفس النشرة الصحفية : "ستقسم قبرص الى جزأين أحدهما سينضم الى تركيا" . هذا البيان أدلى به نائب رئيس تركيا السابق كمال ساتير في عام ١٩٦٤ والسيد ف . سي . اركين وزير خارجية تركيا حينئذ في هذا البيان المكشوف الى اكبر حد في حزيران/يونيه ١٩٦٤ :

"ان الحل الجذرى سيكون هو ضم جزء من قبرص الى اليونان وضم الجزء الآخر الأقرب الى الساحل التركي الآسيوى الى تركيا" .

لقد تحدث ممثل تركيا عن المساواة وعن الشراكة . ان الشراكة تستند الى الانصاف . وهي تعني خنق الديمقراطية . اننا نقبل ان يكون لكل مواطن حقوق وفرص متكافئة وان يكون له الحق في التصويت والحق في أن يسجل صوته ولكننا لا نقبل المساواة العددية بين الطائفتين في الأفرع التنفيذية والتشريعية والقضائية . اننا لا نقبل أن تتعادل نسبة ١٨ في المائة مع نسبة ٨٢ في المائة . ان هذا التكافؤ العددى يقوض جذور الديمقراطية ويؤدى الى عدم المساواة . وعدم المساواة هذا يخل بالتوازن الذى تقوم عليه دولة اتحادية .

ان ممثل تركيا في موضوعه المفصل عن الوحدة "اينوسيس" أشار مرارا الى هذا الموضوع ولكن بالنسبة لكل اقتباس يمكن لممثل تركيا أن يسوقه بشأن الوحدة "اينوسيس" يمكنني ان اسوق عددا مماثلا من الأقوال الخاصة بالتقسيم وهو هدف الحكومة التركية .

بيد أنه يوجد فرق بين الاثنين . وفي حين ان القبارصة اليونانيين كانوا يتحدثون ببساطة عن الوحدة "اينوسيس" فان تركيا نفذت ما تنادى به .

ولا يخفى على أحد أن مطالبة القبارصة ابان سنوات الاستعمار بالحق في تقرير المصير كانت بهدف الوحدة . ولا يمكن التشكيك أيضا بأن الاسقف مكاريوس المؤيد لحق تقرير المصير والوحدة ، أصبح في عام ١٩٦٠ أول رئيس لجمهورية قبرص المستقلة ذات السيادة وانه منذ عام ١٩٦٠ خاض ثلاثة انتخابات وفاز طبعا مرشحين كانوا ينادون بالوحدة ، والأهم من ذلك ان الانقلاب الذى نفذ ضده في عام ١٩٧٤ كان بسبب عدم سعيه الى تحقيق الوحدة .

وماذا بشأن اليوم ؟ هناك دولة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة ، وأؤكد لكم انها تناضل لتبقى كذلك . لقد أعلن مجلس نوابها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ وفي ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ الهدف الراسخ الذى يرمي الى الاستقلال التام ورفض أى حل من شأنه ان يلغي هذا الاستقلال أو يطالب بضم الاقليم أو بصورة جزئية الى أية دولة أخرى . وأعرب المجلس عن رفضه لأى تقسيم أو اعلان ينص على اعتبار أى جزء من قبرص دولة مستقلة .

أعتقد بأنني قد تناولت مسألة الوحدة . أما مسألة التقسيم فهي مسألة يتعين على الحكومة التركية توضيحها . ان اقل ما يمكن قوله عن محاولة ممثل تركيا تبرير غزو قبرص بموجب احكام معاهدة الضمان هو انها محاولة تنم بوضوح عن عدم احترام مبادئ واهداف ميثاق الأمم المتحدة ، خصوصا المادة ٢ (٤) التي تهيب بالدول الاعضاء ان تمتنع عن استعمال القوة في علاقاتها الدولية . لقد استعملت تركيا انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ كذريعة لغزو قبرص وتبين النتائج التي تمخضت عن الغزو ان الأعمال التي قامت بها لا يجوز ان تصدر عن الضامن لاستتباب النظام الدستورى في قبرص . وينبغي الاشارة الى ان المادة ٤ من معاهدة الضمان تهيب بالدول الضامنة ان تعمل بصورة مشتركة ، واذا لم يكن ذلك بالامكان ، فلكل دولة ضامنة الحق في أن تتخذ اجراء بهدف وحيد ، وهو اعادة اقامة الاوضاع الناجمة عن المعاهدة . ولا تشير المادة ٤ من معاهدة الضمان الى القيام بأعمال عسكرية ولا تسمح باستخدام القوة المسلحة ، كما تدعي تركيا . ولو صح ذلك فان المادة ٤ من معاهدة الضمان ستتناقض مع المادة ٢ (٤) من الميثاق ، وهي قاعدة الزامية في القانون الدولي لا يمكن الخروج عنها . وينبغي لنا أن نتذكر ان المادة ١٠٣ من الميثاق تنص بوضوح على ان الالتزامات بموجب الميثاق تسود على التزامات الدولة وفقا لأى اتفاق دولي آخر .

وبالطبع فان تركيا لم تقم بغزوها بهدف اعادة الأمور المترتبة على المعاهدة الى وضعها الطبيعي ، انما كان ذلك بهدف القضاء على الوضع الطبيعي . وبموجب معاهدة الضمان تعهدت تركيا بضمان النظام الدستوري لقبرص ولا شيء غيره . ومما يدل على أن هذا لم يكن هدف تركيا حقيقة ان تركيا لا تؤيد العودة الى النظام الدستوري لعام ١٩٦٠ . وبدلا من ذلك ، فان تركيا تدعو حتى يومنا هذا الى أنظمة دستورية أخرى .

أما فيما يتعلق بالادعاء التركي بأن الغزو قد نفذ لحماية الطائفة القبرصية التركية فانني اكتفي بالقول ان تركيا لم تكلف أبدا بحماية حقوق أية طائفة معينة أو فرد معين في قبرص ، انما كلفت بحماية الوضع القائم . وما من أحد من الضامنين مكلف بحماية طائفة بعينها .

وقد استمعنا اليوم الى ادعاء ممثل تركيا ومفاده ان الغزو تم لاسباب الدفاع عن النفس . واترك لاعضاء المجلس اصدار الحكم على صحة هذه الحجة وذلك لأن قبرص اصغر ١٠٠ مرة من تركيا من حيث الحجم وان الاخيرة لديها واحد من أقوى الجيوش في العالم . وكان وزير خارجية بلادي على حق تماما عندما أدلى ببيان أمام الجمعية العامة بشأن محاولة تركيا افتراس قبرص الصغيرة .

وأشار ممثل تركيا أيضا الى "اتفاق تبادل السكان" الذي تقدمه القيادة القبرصية التركية كسبب لسياساتها القائمة على التقسيم والاستعمار وكذريعة لعدم التقيد باتفاقي ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ . ومن السخرية بالفعل أن يدعي أي شخص بأن الـ ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ قبرصي يوناني قد قدموا الى المناطق الحرة في الجمهورية طواعية . لقد كان الغزو التركي والدبابات التركية والحراب التركية السبب في ترك ثلث سكان قبرص لممتلكاتهم والتماس الملجأ في المناطق الحرة من الجمهورية . فكيف يمكن وصف اتفاق تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٧٥ بأنه "اتفاق تبادل السكان" بينما ورد في الفقرة ٢ أن السيد دنكتاش قد أكد من جديد ، وتم الاتفاق على ان للقبارصة اليونانيين الموجودين في شمال الجزيرة حرية البقاء وانه ستقدم لهم كل مساعدة ليعيشوا حياة طبيعية ، بما في ذلك مرافق التعليم وممارسة شعائرهم الدينية ، فضلا عن تلقي الرعاية الطبية من اطبائهم وحرية التنقل في الشمال" كيف يمكن تعريف هذا الاتفاق بأنه "اتفاق تبادل السكان" في حين ان الفقرة ٥ تنص على ما يلي :

"فيما يتصل بتنفيذ الاتفاق الآنف الذكر ، ستعطى الأولوية لاعادة جمع شمل الأسر ، الأمر الذى قد ينطوى أيضا على نقل عدد من القبارصة اليونانيين الموجودين في الجنوب الى الشمال " .

ونصت الفقرة ٤ من الاتفاق على انه : "سيكون لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص حرية الوصول الى قرى ومساكن القبارصة اليونانيين في الشمال " .

ما هي نتيجة الاتفاق ؟ لقد انتهك الجانب التركي فورا كل نص ورد فيه . وبمجرد القاء نظرة على التقارير الدورية للأمين العام بشأن مسألة قبرص يتضح للجميع كيفية احترام القيادة التركية لالتزاماتها : اذ تم اجبار القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في المنطقة المحتلة على ترك منازلهم للالتحاق باللاجئين من القبارصة اليونانيين الذين هربوا الى المناطق الحرة من الجمهورية . وعوضا عن تقديم المساعدة اليهم ليعيشوا حياة طبيعية ، أصبحت اوضاعهم أكثر بؤسا . وأعيق تعليمهم وممارستهم لشعائرهم الدينية . ولم يسمح لهم بتلقي العناية الطبية من اطبائهم وتم تقييد حرية تنقلهم . وفيما يتعلق بحرية تنقل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في المناطق المحتلة ، فمنذ تسع سنوات ترد فقرة في كل تقرير للأمين العام يقدمه كل ستة أشهر بشأن القيود المفروضة على قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

لقد حاول ممثل تركيا ان يعرض مشكلة قبرص باعتبارها نزاعا بين الطائفتين وليس باعتبارها مسألة غزو واحتلال . فلو لم تكن مشكلة غزو واحتلال ، وهي مشكلة ذات طابع دولي ، لما نوقشت أمام هذا المجلس .

وأشار ممثل تركيا الى اضطهاد الطائفة القبرصية التركية من قبل الحكومة اليونانية . ان الادعاء باضطهاد الحكومة اليونانية للجالية القبرصية التركية هو دعاية سياسية محضة ، استخدمتها تركيا في الماضي لتمهيد الطريق كتبرير وقائي للغزو وتستخدم الآن لتبرير استمرار الاحتلال العسكرى لاقليم جمهورية قبرص تحت ذريعة حماية الطائفة القبرصية التركية كما سمعنا اليوم .

ولكن ما هي الحقائق ؟ ان جميع القبارصة اليونانيين والاتراك والارمينيين او المارونيين ظلوا لعدة قرون يعيشون ويعملون جنبا الى جنب في سلم ووئام في القرى المختلطة . وهذا دليل على الامن والامان والتعايش السلمي التي كان الجميع يتمتع بها ، والروابط التاريخية التي كانت تجمعهم .

لم يحدث في تاريخ قبرص قبل فترة النضال المناهض للاستعمار من ١٩٥٥ الى ١٩٥٩ ، اية مصادمات بين الطائفتين . ان سياسات انقرة القائمة على الفصل والتقسيم ، والتي نفذتها العناصر المتطرفة في القيادة القبرصية التركية هي التي اقامت الحواجز المصطنعة بين الطائفتين اليونانية والتركية . ولعل افضل دليل على ذلك ما ورد في التقارير الدورية النصف سنوية ليوثانت الامين العام للامم المتحدة حينذاك، انها تبين بصورة لا تقبل الجدل زيف الادعاءات بسوء معاملة افراد الطائفة القبرصية التركية من جانب حكومة قبرص ، وسأذكر اقتباسين من هذه التقارير :

" . . . يعتقد ان عدم تحرك القبارصة الاتراك خارج مناطقهم يمليه غرض سياسي هو تأكيد الادعاء بأن الطائفتين الرئيسيتين في قبرص لا يمكنهما العيش سويا بصورة سلمية في الجزيرة دون نوع من الفصل الجغرافي ." (S/5764 ، الفقرة ١١٣) .

" . . . ان المشاق التي يعاني منها السكان من القبارصة الاتراك هي نتيجة مباشرة لسياسة العزلة التي تنتهجها القيادة والتي تفرض بالقوة على سواد الشعب ."
(S/6426 ، الفقرة ١٠٦) .

لقد انكر الممثل التركي وجود مستوطنيين في قبرص ولكن هناك دليل لا يمكن انكاره على ذلك . لقد كتبت صحيفة الجارديان البريطانية في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ان :

" هجرة الاتراك الى الجزء الشمالي التركي المحتل من قبرص تتم على نطاق من شأنه ان يغير بصورة جذرية التوازن العرقي في الجزيرة وقد يؤثر تأثيرا خطيرا على فرص الحل السلمي ."

لقد زعمت الحكومة التركية ان هؤلاء المستوطنين " عمال موسميون " قدموا الى قبرص للعمل في الحقول ، وجاء ذلك في بيان للسيد كاغلايانغيل في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، القاه بشأن هذه المسألة اثناء توليه منصب وزير خارجية تركيا .

ومن الغريب انه في منطقة بلغت نسبة البطالة فيها ٢٥ في المائة تكون هناك حاجة الى جلب عمال زراعيين خاصة ونحن نعرف جميعا ان معظم القبارصة الاتراك يعملون في القطاع الزراعي .

ان ما باح به الستوطن الكولونيل اسماعيل تيزر الذى اشترك في الغزو ، وهو مصادفة ، احد القادة في حزب قبرص تركي هو دليل اقوى من اية محاولة من جانب تركيا لاخفاء الحق . لقد اعلن الكولونيل تيزر بصراحة في مؤتمر صحفي عقد في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ان الستوطنين قدموا الى قبرص بموافقة تركيا وانهم قدموا بصفتهم عمالا زراعيين وان معظمهم تقريبا اصبح من المواطنين القبارصة. لقد شجبت هذه الافعال في قرارات الامم المتحدة واعلانات حركة عدم الانحياز وكذلك من جانب القبارصة الاتراك انفسهم . فقد كتب السيد فاضل كوتشوك نائب الرئيس السابق السابق لقبرص في صحيفة " هالكين سيس " بتاريخ ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ ان هؤلاء المستوطنين " حولوا الجزيرة الفردوسية الى جحيم " .

لقد حاول ممثل تركيا ان يبرر انشاء مصرف مركزى بوصفه امرا ضروريا لتلبية الاجتماعات الاقتصادية للطائفة القبرصية التركية ، وان الاجراءات التي اتخذت لانشاء بنك مركزى ولادخال الليرة التركية لتحل محل الجنيه القبرصي تشكل سياسة انقرة القائمة على التقسيم والتي تهدف الى تجزئة المناطق المحتلة وضمها الى تركيا . هذه الاعمال غير المشروعة ذات الطبيعة الاقتصادية تضاف الى اعمال التقسيم السياسي والجغرافي والاجتماعي في الجزيرة .

يوجد بنك مركزى واحد في كل سواء أكان يأخذ بالنظام الوحدوى او الاتحادى ، وانشاء بنك مركزى ثان هو بالتالي امر تقسيمي . ان الحجج التي ساقتها الجانب التركي اليوم بأن البنك المركزى الذى اقامته تركيا في المناطق المحتلة من قبرص لن تكون مهمته الاساسية اصدار العملة ، امر خادع لان تركيا ادخلت الليرة التركية الى المناطق المحتلة في الوقت نفسه .

وفيما يتعلق بالاشخاص المفقودين ، وهي مسألة انسانية منفصلة تماما عن الجوانب السياسية لمشكلة قبرص ، فان الاسئلة التي وجهت الى الحكومة التركية تنبثق من الحقائق نفسها . هناك اسرى حرب وقعوا في ايدى القوات التركية وصورتهم الصحافة التركية والاجنبية ، لم يتم اطلاق سراحهم عندما تم تبادل اسرى الحرب .

هناك حالات لافراد وردت اسماؤهم في الكشوف التركية الرسمية لاسرى الحرب لم يفرج عنهم بعد بل وينكر وجودهم منذ ذلك الوقت . هناك حالات لاشخاص اعتقلوا في مخيمات الاعتقال في قبرص المحتلة ووردت اسماؤهم في قوائم لجنة الصليب الاحمر الدولية ولم يطلق سراحهم حتى الآن .

هناك اشخاص سمعت اصواتهم بعد اعتقالهم في الاذاعة السرية القبرصية التركية بعد ثلاثة اسابيع من وقف اطلاق النار ولا يزالون مفقودين الى الآن . ان الادعاء بان هؤلاء الاشخاص اختفوا قبل الغزو التركي للجزيرة لا اساس له من الصحة . واذا ما وافق الجانب التركي على التعاون معنا بشأن هذه المسألة الانسانية المنفصلة تماما - كما ذكرت من قبل - عن الجوانب السياسية لمشكلة قبرص ، فسوف تتضح حقيقة الامر بالكامل . ان رفض الجانب التركي السماح للهيئات الدولية المختصة بمساعدة اللجنة المعنية بالاشخاص المفقودين في قبرص يفضح دوافعه .

اود في النهاية ان اشير الى أمر اخر اثاره الجانب التركي فهو يريد ان يطبق حق تقرير المصير على طائفة داخل دولة بغض النظر عن رغبات الشعب بأكمله وعلى نقيض هذه الرغبة ، مما يشكل انتهاكا صارخا لوحدة هذه الدولة وسلامة اراضيها ، واذا ما تصورنا حدوث ذلك فانه سيؤدي الى تجزئة كل دولة وكل امة على وجه الارض ، بما في ذلك تركيا .

وفيما يتعلق بالاقليم المستهدف لانشاء هذه الدولة المصطنعة اود ان اذكر ممثل تركيا بأن حكومة جمهورية قبرص لها الحقوق الشرعية الكاملة في السيادة والسيطرة على الجزيرة ، وقد أكد قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٣ ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل اليونان الكلمة ممارسة لحقه في الرد . وادعوه للتكلم .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني ادرك تماما ان التكلم في هذه الساعة المتأخرة قد لا يكون مفيدا بالنسبة للمتكلم نفسه لان اكثر اعضاء المجلس يقظة اوشك على الشعور بالتعب والنعاس . ومع ذلك فانني اشعر ان لزاما عليّ ان اغامر وان اطلب منكم ان تعيروني انتباهكم بضع دقائق .

سوف اتناول في المقام الاول كلمة السيد اتالاى . لقد وجدت تماثلا مذهلا بين خطاب السيد اتالاى والخطاب الذى ادلى به سفير تركيا السيد كيرجا منذ اربعة اسابيع في الجمعية العامة : انه تماثل في الاسلوب وتماثل في المضمون ، فالاخطاء واحدة ، وتماثل حتى في طول الخطاب .

وهذا هو السبب في اني سوف اقتصر على الاشارة الى الرد الذى قدمته في تلك المناسبة ، والذى ينعكس في الصفحة ١٢٢ من المحضر الحرفي الوارد في الوثيقة (A/37/PV.120) .

هناك نقطة واحدة في بيان السيد اتلاى اود أن اذكرها بصفة خاصة . فهو عندما اختتم كلمته بلهجة خطابية حماسية قال ان التاريخ يشهد على الفظائع العديدة التي ارتكبها اليونانيون لعدة قرون . انني أود أن أذكر اني لو كنت تركيا - مثل السيد اتلاى - لتوخيت ان أكون أكثر حذرا عند الاستشهاد بالتاريخ كشاهد على الفظائع وأعمال الابادة الجماعية .

وفيما يتعلق ببيان السفير كيرجا ، أود أن اعرب عن دهشتي ازاء سلسلة النعوت التي وصف بها قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٣ الذى صدر مؤخرا . لقد قال ان هذا القرار غير واقعي وظالم وعبثي وينم عن انعدام الشعور بالمسؤولية . انني اترك للبلدان الـ ١٠٣ التي صوتت مؤيدة ذلك القرار والبلدان العشرين التي امتنعت عن التصويت عليه ان تحكم على هذه الصفات المهذبة التي نعت بها موقفها .

وأود أن أشير الى نقطة أخرى في بيان السفير كيرجا . لقد قال ان هذا القرار لاغ وباطل ولا قيمة له على الاطلاق حيث ان الجانب التركي قد رفضه . انني أود أن أسأل السفير كيرجا عما اذا كان سوف يقدم تعديلا جديدا للنظام الداخلي وعما اذا كان يحاول ان يستعيض عن قاعدة الأغلبية بقاعدة الاجماع . ان رأيي المتواضع هو انه حتى القرارات المعتمدة بأغلبية بسيطه ، هي قرارات سارية وليست باطلة .

وأخيرا ، أود أن اشير الى بيان آخر للسفير التركي . لقد قال ان قوات الاحتلال التركية في قبرص سوف تبقى هناك مادامت المشكلة معلقة والي ان يتم التوصل الى حل لهذه المشكلة . انني اعتقد ان المحادثات التي يتوخاها الأمين العام سوف تجرى تحت ضغط جيش اجنبي ، مع كل الحرية التي يعينها هذا الضغط بالنسبة لعملية المحادثات . وأنا اترك الأمر للأمين العام ليقيم هذا البيان - الذى تم الادلاء به بغطرسة الغازى - في سياق مبادرته المقبلة .

ومهما كانت العبارات البليغة التي تستخدم ، فانه لا يمكن لأحد ان يخفي ما هو واضح ، وهو أن هناك احتلال اجنبي في جمهورية قبرص يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي . ان هذه الحقيقة المجردة لا يمكن انكارها مهما كانت العبارات التي يمكن ان تستخدم لذلك . واذا استمر

هذا الاحتلال — الذى يعد شذوذا دوليا — فانه لن يساعد مطلقا أية جهود ترمي الى ايجاد حل للمشكلة .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انني لم أعد بيانا ثانيا . وانما اريد أن امارس حق الرد وسوف افعل ذلك بايجاز .

انني ألاحظ ان ممثلي اليونان يؤمنون ايمانا راسخا بالبلاغة . انهم يرفضون ان يروا الحقيقة الواقعة . وفي أغلب ادعاءاتهم ، التي كرروها توا ، وجدوا أجوبة مناسبة في بياني وفي بيان ممثل الطائفة القبرصية التركية . وهذا هو السبب في انني أجد انه ليس من الضرورى ان أرد عليهم بالتفصيل .

لقد أشير الى معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ . وتطبيق المادة ٤ منها . ان المادة ٤ من المعاهدة لم تلزم تركيا بأن تتشاور مع اليونان قبل التدخل ، حيث ان اليونان نفسها هي التي كانت وراء الانقلاب الذى حدث في قبرص من أجل الاتحاد مع اليونان ، وذلك حسبما ذكر ممثل الطائفة القبرصية اليونانية توا . ومن ناحية أخرى ، فان معاهدة الضمان تضمن فقط الوضع الذى خلقته الأحكام الأساسية في الدستور القبرصي . وقد تجاهل اليونانيون هذا الدستور وأحكامه الأساسية . وهذا يبين انه حتى تلك الأحكام الأساسية لم تكن كافية لضمان الحالة التي أوجدتها والحفاظ عليها . وهو يبين انه من أجل الحفاظ على الوضع القائم فاننا نحتاج الى انشاء مؤسسات للطائفتين ومؤسسات اتحادية . وهذا هو كل الغرض من المحادثات بين الطائفتين .

وهناك نقطة تتعلق بمؤتمر جنيف لعام ١٩٧٤ . لقد شرفت بأن أكون نائب رئيس الوفد التركي خلال ذلك المؤتمر . ان السيد كليريديس ، ممثل الطائفة القبرصية اليونانية أعلن ، عندما استؤنف المؤتمر باشتراك الطائفتين ، أن حكومته تؤيد تماما اعلان جنيف . ولكن جميع أحكام الاعلان قد انتهكتها حكومة الطائفة القبرصية اليونانية ، الأمر الذى ادى الى تدخل تركيا الثاني في عام ١٩٧٤ ، ان اولئك يخرقون اتفاقا ليس من حقهم ان يعلنوا انه باطل ولاغ .

وفيما يتعلق بالاشارة الى بعض الشخصيات التركية فانه يجب ان نقول انها لا أساس لها من الصحة على الاطلاق .

السيد موشوستاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني لم أقل في بياني ان الانقلاب كان يهدف الي تحقيق الوحدة مع اليونان والواقع ان الذين قاموا بالانقلاب بعد ان ثبتوا اقدامهم دعوا الى اجراء مفاوضات من أجل استمرار المحادثات بين الطائفتين .

ثانيا — بالنسبة لاتهامنا بأننا لسنا واقعيين ، فاننا نؤمن بالعدالة ونؤمن بميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد في القائمة من يطلب الكلمة . وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من بحثه للبند المدرج في جدول أعماله .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان كان هذا هو الاجتماع الأخير لمجلس الأمن الذى يعقد قبل نهاية الفترة التي يشملها التقرير السنوى لمجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة وفقا للمادة ٢٤ ، فقرة ٣ ، من الميثاق ، اتفق على أن اسجل انه منذ ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٢ ، لايزال مجلس الامن يجرى مشاورات بين جميع الاعضاء فيما يتصل بالمسائل المطروحة في التقرير السنوى للامين العام المقدم الى الدورة ٣٧ للجمعية العامة ، وقد التمس فيها الأعضاء السبل والوسائل الممكنة لتعزيز فعالية المجلس وفقا للسلطات المناطة اليه بموجب الميثاق . وتجرى هذه المشاورات الواسعة النطاق بشكل خاص على اساس مستمر ، ويلتمس المجلس السبل لتقديم سرد مؤقت للتقدم المحرز في اعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠